


[المصحف والمحرّف]

يقول الإمام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف ، ومعرفة هذا النوع مهمة ، وقد صنف فيه العسكري الدارقطني وغيرهما وأكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد) .

هذا قسم آخر من أقسام المخالفة ، وهو ما يسمى : (بالمصحف والمحرّف) ، فيقول  : (إن كانت المخالفة بتغيير حرف) أي : نقاط الكلمة التي توضع فوقها أو أعلاها أو تحتها أو بالشكل ، أي : بالحركات والسكنات بغير الحركات الضمة والكسرة والسكون والشدة أو ما شابه ذلك ؛ فهو المسمى بالمصحف والمحرّف .

المصحف : (هو تغيير نقاط الكلمة) والمحرّف : (هو تغيير شكلها أو ضبطها أو حركاتها وسكناتها) .

وهذا التقسيم الذي ذكره الحافظ ابن حجر تابعه عليه كثير من المتأخرين ، وأما أكثر الأئمة المتقدمين فكانوا لا يفرّقون هذا التفريق بين المصحف والمحرّف ، وإنما يخصّون غالباً التصحيف بتغيير الكلمة الناشئ عن الأخذ عن الصحف إذا كان سبب تغير صورة الكلمة وهيئتها بسبب أن الذي نقلها أو قرأها لم يتلقها عن العلماء وإنما اعتمد فقد على الكتاب : فهذا يقولون صحّف مأخوذ من الصحيفة ؛ لأنه ما أحسن القراءة من الصحيفة فغيّر الكلمة فيقولون هذا مُصحّف .

وأما المحرّف فهو متناول للمصحف وأشمل منه . أي : بينهما نوع من العموم والخصوص ، وهذا التفريق لم يكن يُطلق بهذه الدقّة فرمّا قالوا على الشيء بأنه مُصحّف ولو لم يكن لدينا دليل بأن سبب التصحيف هو الأخذ من الكتب ؛ لكن إذا أرادوا أن يدققوا في العبارة قالوا مُصحّف أي حرّف الكلمة بسبب أخذه من الصحف ، وأما

التحريف فهو أشمل من ذلك فقد يكون بسبب الأخذ من الصحف وقد يكون بسبب الوهم والخطأ والنسيان وما شابه ذلك ؛ فتنبه .. !

مثال المصحف :

له أمثلة لطيفة ذكرها بعض أهل العلم ، من ذلك مثلاً في المصحف : تصحيف أحد العلماء أنه حدث مجديث : ﴿ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ﴾ فقال : ﴿ فاتبعه (شيئاً) من شوال ﴾ فجعل لفظة : (شيئاً) بدلاً من : (ستاً) .

✽ (تنبيه) : الخط العربي قديماً كان في الغالب غير منقوط وغير مشكول ، أي : ليس للحروف نقاط ، وليس عليها حركات وسكنات ، واستمر ذلك إلى فترة متأخرة ؛ حتى النسخ التي نَجدها في القرن التاسع والعاشر من المخطوطات كثيرٌ منها غير منقوط وغير مشكول ، مثلاً : خط الحافظ ابن حجر في كثير من الأحيان غير منقوط وغير مشكول ، فكان لسرعة الكتابة لا ينقطون ولا يشكلون ، وهذا هو سبب التصحيف والتحريف لمن لم يتلقى عن العلماء ؛ لأن الكلمة قد تقرأ بأكثر من وجه ، إذا حذفت منها الحركات والسكنات يحتمل أن تُقرأ بأكثر من وجه : فيقع الوهم والخطأ بسبب ذلك ، فالمقصود هذا العالم حدث مجديث ﴿ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ شَيْئاً مِنْ شَوَّالٍ ﴾ وصوابه : ﴿ ستاً من شوال ﴾ .



وهل هذا يدخل في المصحف أو في المحرف ... ؟
في المصحف ؛ لأنه تغيّر في النقط .

أيضاً حديث ﴿ عَمُّ الرَّجُلِ صِنُؤَابِيهِ ﴾ هذا حديث صحيح صحّفه أحدُ المحدثين فقال : ﴿ عَمُّ الرَّجُلِ ضَيْقُؤَابِيهِ ﴾ جعل (عَمُّ) : (غَمُّ) و (صِنُؤ) : (ضَيْقُؤ) ؛ لأن الواو لو مدة قليلاً صارت كأنها قاف ، هذا أيضاً يدخل في المصحف - نقاط غير النقاط - وأمثلة كثيرة من هذا القبيل .


بالنسبة للتحريف الذي هو: تغير الشكل ، هذا كثير جداً ، وله قصص كثيرة عند أهل العلم ، منها قصة عمرو بن عون الوراق - أحد المحدثين - كان عنده ممل - يعني :

مبلغ يبلغ صوته للناس _ لكنه لحناً يُخطئ في النحو كثيراً؛ إلا أن هذا اللحن يعرف الحديث ويعرف صنعة الحديث ، فلا يُخطئ في الأسماء وإنما يُخطئ في الإعراب في نطق أواخر الكلمات ، فقال له طلابه : نأتي لك بمستمل نحوي أديب ؛ حتى لا يخطئ ، فجاءوا برجل نحوي أديب لكن لا علم له في الحديث فأول ما ابتدأ قال : حدثكم هشيم بن بشير ، فرد عليه الجماعة قالوا : قل : هُشَيْم ، ثم قال : قال : حدثنا _ يعني هشيم _ قال حدثنا حُصَيْن فقالوا : قل : حُصَيْن فقال عمرو بن عون : أعيدوا لي المملي الأول ، هذا سوف يخطئ في كل اسم بهذه الصورة ، فهذا هُشَم يقول له هُشِيم ، وحُصَيْن حُصَيْن : هذا يدل في المحرف حسب اصطلاح الحافظ ابن حجر ؛ لأنه تغيير للحركات .

المصنفات في المصحف والمحرف

قوله  : (وقد صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما) كتاب العسكري مطبوع - كما تجدونه في الحاشية - وهو كتاب  "تصحيفات المحدثين" مطبوع في ثلاثة مجلدات .

وكتاب الدارقطني في حكم المفقود لا نعرف عن مكان وجوده شيئاً ، وإن كان هناك نقول كثيرة عنه في بعض الكتب ، وكتاب العسكري الظاهر أنه أشمل وأكبر ، وأما كتاب الدارقطني غالبه فيما يبدو قصص وأخبار من نحو القصص والأخبار التي ذكرتها لكم .

يقول الحافظ  : (وأكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد)

✓ (تصويب) : هذه في الحقيقة أنا لا أتصور إلا أنها سبق فهم أو لا أدري ماذا أسميها ؟! لأن هذا خلاف الواقع تماماً ؛ بل غالب التصحيفات والتحريفات في الأسماء أكثر منها في المتن ، والحافظ ذكر ما يدل على ذلك حيث قال في صفحة (١٧٦) لَمَّا تكلم عن علم المؤتلف والمختلف : (ومعرفة علم المؤتلف والمختلف وهو المعني بضبط الأسماء _ من مهمات هذا الفن ، حتى قال علي بن المديني (أشد التصحيف ما يقع في


الأسماء) ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس) : يعني الأسماء أشياء لا تدخلها القياس ما يمنع أن يكون حُصين أو حَصين أو حُصَّين كما سماه أبوه ؟ يعني ليس لهذه الأوضاع المختلفة علاقة بالمعنى ، أو لها علاقة بما قبلها وما بعدها ؛ ولذلك قال : (ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده) - أي : شيء يدل عليه كذلك - .


أما الخطأ في المتن قد نستدل على الخطأ بالسياق ، السياق يدل على الصواب الذي يصوب ذلك الخطأ ، أما الأسماء فليس هناك في السياق ما يدل على صوابها ؛ ولذلك يقع الخطأ في الأسماء أكثر من المتون ، وواقع الكتب حتى كتاب العسكري عنايته بضبط الأسماء أكثر بكثير من عنايته بضبط المتون ، حتى جاء الكلام في الصحف التي في المتون في ثلث المجلد الأول فقط وأما ثلثي المجلد الأول والمجلد الثاني والثالث كله حول الأسماء ، وإن كان ليس كله متعلقاً بما وقع فيه تصحيح ، وإنما هو بضبط الأسماء لكن هذا يدل على حاجة الأسماء أكثر من المتون إلى الضبط وبيان طريقة النطق الصحيحة في تلك الأسماء ، وهذا أمر ظاهر وبين ولا خفاء فيه والأمر هين ؛ لكن المقصود التنبيه على أن الأخطاء في الأسماء تحصل أكثر من الأخطاء في المتون ، وهذا لا يخفى على أي واحد منكم ؛ بل أكثرنا إذا أخطأ يخطئ في الأسماء أكثر من خطئه في المتون ، فالواقع دليل على صحة ما ذكرت أيضاً ...

[حكم الرواية بالمعنى]

قال المصنف - رحمه الله - (ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً ولا الاختصار منه بالنقص ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني على الصحيح في المسألتين) .

لما تكلم عن الأخطاء المتعلقة بتغيير صورة الكلمة في التصحيف والتحريف ، وما يتعلق بوجوده ، تكلم الآن عن التغيير الذي قد يقع بعلم المغير لا خطأ ووهماً ؛ ولكن من باب الاختصار أو من باب الرواية بالمعنى ، فيتكلم الآن عن حكم اختصار الحديث ، وعن حكم الرواية بالمعنى .

قوله :  (ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً) : يعني لا يجوز أن يعتمد أن يغير شيء في المتن على أي صورة كان هذا التغير سواء أكان بحذف ، أو بزيادة ، أو بإبدال كلمات بكلمات مرادفه ، أو باختصار ، أو بتغير جملة مكان جملة ، أو بتقديم وتأخير ، أو بأي وجه من وجوه التغيير ، لا يجوز أبداً ، إلا باستثناء يأتي مؤخراً .

قوله :  (ولا الاختصار منه بنقص ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم - هذا الاستثناء - إلا لعالم بمدلولات الألفاظ) أي : لعارف بمدلول كل لفظ بمعنى كل لفظ من الألفاظ التي وردت في ذلك النص الذي يريد أن

ينقلها بالمعنى ، (وبما يحيل المعاني) يعني لا يكفي أن يعرف مدلولات الألفاظ _ اللفظ وحده _ ؛ بل ويعرف مدلول اللفظ في هذا السياق : فيعرف مدلول اللفظ المفرد ، ومدلول الكلمات المركبة - الجمل - فيكون عنده معرفة باللغة ، ومعرفة بأصول الفقه التي تعينه على حسن الاستنباط ، وفهم دقيق المعاني ، فلا بد أن يكون له معرفة بأمرين : **اللغة بجميع فروعها ، ثم بأصول الفقه ، وأيضاً يدخل في ذلك : أن يكون عنده موهبة فطرية تعينه على حسن الفهم ، وعلى دقة الغوص في المعاني ؛ لأنه قد يكون الإنسان حافظاً لأصول الفقه عارفاً لقواعدها ؛ لكنه لا يُحسن تطبيقها في النصوص _ وهذا معروف _ ، كما يوجد أناسٌ يعرفون أصول النحو وقواعد النحو لكنه لا يمكنه أن يكتب صفحة واحدة دون أخطاء ، فالعلم بالأمور النظرية غير العلم بالأمور التطبيقية ، فلا بد أن يكون عنده العلم النظري والتطبيقي ، لا بالنسبة للغة ولا بالنسبة لأصول الفقه المعينة على حسن الاستنباط ، أما من لم يكن عارفاً باللغة على الوجه الذي ذكرته ، وبأصول الفقه على الوجه الذي ذكرته ، فلا يحق له أن يغير أو يتعمد تغيير شيء في المتن بحجة الاختصار أو بحجة الرواية بالمعنى ، وهذا قيدٌ مهم ، ففي البداية ابتداءً بعدم الجواز ، فعدم التجويز شامل لكل أحد إلا من وجد فيه ذلك الوصف السابق ذكره .**

[حكم اختصار الحديث]

قوله المصنف _ يرحمه الله _ : (أما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً ؛ لأن العالم ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يختل البيان ، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين ، أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء) .

هذه المسألة أو المقدمة السابق ذكرها تتناول صورتين أي : عدم جواز التغيير بالحذف أو بالزيادة أو ما شابه ذلك إلا لعارفٍ بمدلولات الألفاظ ؛ هذا الحكم يتناول صورتين :

الصورة الأولى : (اختصار الحديث)؛ فحكم اختصار الحديث يقول عنه: ﴿الأكثرون على جوازه للعالم﴾ الآن انتهينا من قضية عدم جواز دخول غير العالم ، فالكلام الآن عن العالم ، فقله: ﴿للعالم﴾ : كأن المسألة فيها خلاف بالنسبة للعالم ، فغير العالم انتهينا منه أنه لا يجوز له أن يغير ، بقي العالم هل يجوز له أن يُغيّر أو لا ؟ حتى في هذه المسألة يذكر الحافظ أنها قد اختلف فيها ، فيذكر هنا أن الصحيح أنه يجوز للعالم العارف بمدلولات الألفاظ أن يختصر الحديث ؛ لأن العارف لا يحذف من الحديث ما يؤثر في المعنى ويغير المعنى ، أما غير العارف فقد يحذف من الحديث ما يضر بمعناه، ويغيّر معناه عن المعنى الذي كان على صورته الأولى عليه ، فمثلاً ذكر هنا مثلاً قال: ﴿(كحذف الاستثناء) مثلاً قول النبي ﷺ: ﴿لا تبيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق إلا هاء وهاء﴾ يعني إلا يبدأ بيد مقابضة ، لو جاء شخص وقال: ﴿لا تبيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق﴾ ووقف وما روى الاستثناء : تغير الحكم ، صار هذا يقتضي التحريم مطلقاً ، لكن لما يأتي بالاستثناء يتبين المقصود ، فلا يجوز أن يقول الإنسان أنا قصدي الاختصار بحذف هذه الكلمة ، لا هو بهذا التصرف حرّف المعنى وغير المعنى ، كذلك مثلاً قد يحذف الإنسان الغاية مثل : ﴿نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها﴾ لو حذف (حتى يبدو صلاحها) صار لا يجوز بيع الثمار أبداً ، لا يجوز أن تأكل خوخاً ولا مشمشاً ولا في أي حال من الأحوال ، يجب أن تتركه إلا أن ينتهي على شجرته ، فمثل هذا التغير أيضاً لا يجوز ، والحذف هذا والاختصار لا يجوز ، أما العالم بالمعاني فإنه إذا اختصر يختصر ما لا يضر بالمعنى ؛ مثال ذلك أول حديث في صحيح البخاري حصل فيه اختصار ولم يضر بالمعنى شيئاً ، ما هو أول حديث في صحيح البخاري ؟ ﴿إنما الأعمال بالنيات﴾ في هذا الموطن رواه الإمام البخاري باللفظ التالي ﴿إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه﴾ ما المحذوف من المتن ؟ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله " هل تأثر المعنى

تأثر المعنى ؛ بل لو أن الراوي روى ﴿ **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى** ﴾ هذا أدى المعنى كاملاً ؛ لأن الذي ذكره النبي ﷺ بعد ذلك إنما هو ضرب مثال ، يوضح به المعنى الوارد في مقدمة الحديث ، فقد يختصر من الحديث ولا يؤثر في المعنى شيئاً .

فهذا هو المقصود بالاختصار الذي لا يؤثر في المعنى المقصود أن الذي يجوز له الاختصار هو العارف ، وأما غير العارف فلا يجوز له الاختصار ، طبعاً هذا الاختصار موجود حتى أن بعض العلماء نقل عليه الإجماع حقيقة قال : ﴿ **إجماع أهل الحديث على جواز اختصار الحديث للعارف** ﴾ ولذلك تجدون أكثر المحدثين على فعل هذا الاختصار ، إن لم يكن كلهم ، ويظهر هذا جلياً في صحيح البخاري ، فهو من أشهر العلماء الذين يختصرون الأحاديث ، وكذلك أبو داود أيضاً كثيراً ما يختصر ، ونص على ذلك في ﴿ **رسالته إلى أهل مكة** ﴾ إلى أنه قد يختصر الحديث الطويل ليُبين موطن الشاهد في الكتاب ، وغيرهم من أهل الحديث لا يكاد يخلو حتى مسلم الذي يعتني بحسن السياق وتمامه : يختصر في كثير من الأحيان ، ويقول : ونحوه أو مثله أو ما شابه ذلك ويُحيل على متن سابق ، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب السنة ؛ خاصة المطولات من أن يقع فيها مثل هذا الاختصار ، لكن الذين فعلوا هذا الاختصار وقاموا به هم لا نقول فقط علماء بل أئمة العلماء ، فلا شك أن مثلهم يجوز لهم أن يقوموا بمثل هذا الاختصار

قال المصنف _ رحمه الله _ : (وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير ، والأكثر على الجواز أيضاً ، ومن أقوى حججهم الإجماع جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى ؛ فجوازه باللغة العربية أولى ، وقيل : إنما يجوز في المفردات دون المركبات ، وقيل : إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه ، وقيل : إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضراً للفظه) .

ينتقل الآن إلى المسألة الثانية وهي الرواية بالمعنى ، وحكم الرواية بالمعنى يقول فيه : ﴿ **الخلاف فيها شهيرٌ والأكثر على الجواز أيضاً** ﴾ مع أنه قال : (الخلاف فيها شهير) ، إلا أن الإمام السخاوي يقول أيضاً : (يكاد أن يكون الإجماع على جواز هذه

الصورة وإنما الخلاف لا في الجواز وعدمه الذي يقول الحافظ أنه (شهير) الخلاف فيما كان يتبناه الرواة لأنفسهم يختارونه لأنفسهم ، فمن الرواة من كان لا يروي إلا باللفظ ولا يبيح لنفسه إلا الرواية باللفظ ، فإذا لم يتقن من اللفظ توقف عن الرواية تماماً ، هذا الذي كان يفعله كثير من الرواة ، لا من الصحابة رضوان الله عليهم ، ولا من التابعين ، ولا ممن جاء بعدهم ، فهو اختياره لنفسه ولا يفتي بتحريم الرواية بالمعنى ، فهو يتورع عن أن يروي بالمعنى فقط ، هذا هو الخلاف بالفعل ، والذي هو مشهور إما أن يكون هناك أحد من أهل العلم يقول بعدم جواز الرواية بالمعنى مطلقاً ، فهذا كما قال السخاوي : (لا يكاد يوجد) يعني لا أن يستحضر ولا يستحضر السخاوي أحد قال بذلك ، ولا الأئمة الأربعة أئمة الفقهاء الأربعة على الجواز ، يعني نص على أقوالهم في هذه المسألة وأنهم يميزون الرواية بالمعنى للعارف ، طبعاً بقيد العارف ما زلنا في هذا الكلام لا يميزونها مطلقاً وهذا أمر بيناه سابقاً ، يقول :  (ومن أقوى حججهم) أي من أقوى حجج من أجاز الرواية بالمعنى :  (جواز شرح الشريعة) يعني ترجمة معاني القرآن الكريم ، ترجمة الأحاديث النبوية ، الدعوة إلى الله عز وجل باللغات المختلفة ، باللغة الفارسية ، باللغة التركية ، الإنجليزية ، الفرنسية ، أي لغة كانت فلاشك أن هذا جائز ؛ بل نقول إنه فرض كفائي لا بد أن يقوم به البعض = أن يبلغوا دين الله - عز وجل - إلى هذه الأمم التي في وجه الأرض ، فمادام أنه يجوز أن نغير أو نروي النصوص النبوية بلغات أخرى فلأن نرويها باللغة العربية بمرادفات أولى بالجواز ، ولاشك فاتفق العلماء على جواز الدعوة ونشر الشريعة بغير اللغة العربية يدل على جواز الرواية بالمعنى مادام أنها باللغة العربية من باب أولى كما ذكرنا ، أيضاً من حججهم وهذه حجة ذكرها الحسن البصري لأن الحسن البصري كان ممن يروي بالمعنى ولا يرى في ذلك بأساً ، وأنه احتج بما وقع في القرآن الكريم من نقل أقوال لأمم سألغة باللغة العربية مع أننا لا نشك أنهم ما تكلموا بهذه اللغة ، يعني كلام فرعون ، كلام موسى ، كلام إبراهيم ، ما تكلموا باللغة العربية ونقلت في القرآن باللغة العربية ولاشك أن هذا صدق ولاشك في ذلك ، فما دام أن النقل من لغة إلى لغة وقع في القرآن وهو أصدق الكلام ؛ فهذا يدل

على أن تغيير أيضاً الكلام من اللغة إلى اللغة نفسها مادام أدى المعنى لا يخالف مقتضى الصدق والرواية على الوجه الصحيح ، أيضاً هذه حجة جيدة وقوية وكان يوردها الحسن البصري كما ذكرت لكم قال : ﴿ ﴾ (وقيل إنما يجوز في المفردات دون المركبات) يعني هذا قول آخر في المسألة ، وهذه كلها أقوال للأصوليين ليست لأهل الحديث (إن الرواية بالمعنى تجوز بالمفردات) يعني أن تبدل لفظة بلفظة فقط أما في المركبات يعني في الجمل فلا يجوز أن تفعل ذلك يعني مثلاً (إنما الأعمال بالنيات) يصح أن تقول (إنما الأفعال بالنيات) مثلاً لكن أن تأتي وتغير هذا الكلمة الجملة كلها ، عند أصحاب هذا المذهب أنه لا يجوز .

قول آخر قال : ﴿ ﴾ (إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه) انظر كيف ضعف هذا القول ! يقول : ﴿ ﴾ (إنما تجوز الرواية بالمعنى لمن كان يستحضر اللفظ) إذاً مادام يستحضر اللفظ ، لماذا لا يروي باللفظ ويترك الرواية بالمعنى ... ؟ يعني هذا لائحة ضعف ، وقائله إمام كبير من أئمة الشافعية المتأخرين ، ومثل هذه الأقوال الضعيفة التي تصدر من أئمة كبار - كما يقول الشوكاني - في بعض المواطن : تدل على عدم جواز التقليد ، وأن الإمام الكبير والعالم الشهير مهما بلغ من العلم قد يقع في الخطأ الجلي الواضح ، فإذا كان هذا ممكناً منه فكيف نلزم الناس بتقليده دون الرجوع إلى الدليل ! قال : ﴿ ﴾ (وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه ، وبقي معناه مرتسماً في ذهنه) أي : منتقشاً في ذهنه ثابتاً فيه ، نسي اللفظ لكنه مازال يحفظ المعنى ، ولا شك أن هذا هو وجه الجواز أصلاً ، الجواز لا يجوز إلا بهذه الصورة ، أن يكون قد سمع الحديث ثم انتقش معناه في قلبه بصورة صحيحة كاملة عندها يجوز له أن يروي ، لكن أصحاب هذا القول قيدوه بحالة معينة فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم بخلاف من كان مستحضراً للفظه ، يعني كأنهم يرون أنه لا يصح لك أن تروي بالمعنى إلا إذا اضطر إلى الرواية بالمعنى كيف يضطر إلى الرواية بالمعنى ؟

في أحوال مختلفة كأن يكون هذا الراوي متفرداً برواية هذا الحديث ، أو يظن أنه متفرد بهذا الحديث لم يسمعه من الصحابة مثلاً إلا هو ، فعندها لو لم يروه بالمعنى فاتت المصلحة من تحصيل الحكم الوارد في هذا الحديث - لابد أن يرويه ولو بالمعنى ويؤديه للأمة - أو مثلاً كنت في مجلس وتراجع فيه في مسألة مهمة ، وعندك الدليل لكنك لا تحفظ الحديث باللفظ ، وإنما تحفظ المعنى ، ولن تنقطع المشكلة ولن يحل الخلاف وينتهي النزاع إلا بذكر هذا النص ، فأنت مضطر لذكره لإيصال المستمعين إلى الحكم الصحيح ، الذي هو موافق لمراد الله - عز وجل - فعندها لابد أن تروي الحديث ولو بالمعنى .

فهني صور كثيرة قد يضطر بها الإنسان إلى رواية الحديث بالمعنى ، عندها يجوز لك أن تروي بالمعنى ، يعني كأنهم يقولون : لا يباح مطلقاً حتى لو لم يحتج إلى ذلك ، وإنما عند الحاجة ، ولاشك أن الحاجة أمرها واسع ، فلا نشك أن كل من روى بالمعنى كان يروي بالمعنى بناءً على شعوره بحاجة السامعين إلى أن يُسمعهم هذا الحديث ، ولم يكن يرويه لمجرد التشهي أو لمجرد الرواية ، لابد أن يكون هناك حاجة ، وهذا ولاشك هو دأب الأئمة الثقات الورعين الذين كانوا يروون بالمعنى .

قال المصنف - رحمه الله - : (وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولاشك أن الأولى إيراد

الحديث بالفاظدون التصرف فيه)

يقول : جميع ما تقدم من الجواز وعدمه والخلاف فيه والصور المذكورة في الاختصار والرواية بالمعنى ، كل هذا الكلام متعلق بالجواز وعدمه ، أما حكم الرواية باللفظ فلاشك أنها الأولى وهي الأفضل ، ويستحب أن يروى الحديث باللفظ على كل الأحوال ، فهو مقدم على روايته بالمعنى على كل الأحوال ، فمن كان يحفظ الحديث ، أو يمكنه أن يُراجع الحديث ويتثبت من لفظه وينقله باللفظ ، فهذا هو الأولى ، وهذا هو الذي يقع في هذه الأزمان بالنسبة لنا نحن ، نحن في الغالب في أكثر الأحوال غير مضطرين للرواية بالمعنى ، فعندها خاصة مثلاً في مثل الخطب ، في مثل الدروس التي يحضر لها أو

ما شابه ذلك ، فعندها يلزم طالب العلم أن يأتي باللفظ ، فلا يكتفي فقط برواية الحديث من ذهنه ، مادام أنك عندك فسحة من الوقت لمراجعة الكتب والمصادر ، فاحفظ الحديث حفظاً كاملاً - حفظ صدر أو حفظ كتاب - اكتبه في ورقة وأرؤه للناس على الوجه الصحيح ، هذا فضلاً عن أن يكون الناقل بالمعنى ليس بعارف وهذا الذي نخشاه ، يعني غالبنا لاشك أنه ما بلغ درجة البخاري ومسلم ممن يجوز لهم أن يرووا بالمعنى ، فلذلك غلق هذا الباب ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً هو الأولى ، غلق باب الرواية بالمعنى والتدخل في اللفظ بالتغيير هذا هو الأولى ، بل كما سبق من خلال هذا العرض قد يكون واجباً في حق بعض الناس وقد يأثم بعض الناس فيما لو روى بالمعنى ولو أصاب ، ولو أصاب في بعض الأحيان قد نقول له : أنك قد أثمت لأنك تقحمت وتجرات في أمر لا يحق لك أن تتجرأ عليه ، كالقاضي الجاهل الذي يحكم فهو آثم ولو أصاب ؛ لأنه حكم بجهله ، وصوابه كان مصادفة لا بعلم .

قال المصنف - رحمه الله - : (قال القاضي عياض ينبغي باب الرواية بالمعنى لنلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً والله الموفق)

كلمة القاضي عياض كلمة جميلة قال : (ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لنلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن) فهذه هي المشكلة ، يعني هذا هو صاحب الجهل المركب الذي لا يدري ولا يدري أنه لا يدري ، ومن هنا تأتي المشكلة لأنه يحتاج أولاً أن نعرفه أنه لا يعلم ، ثم نعرفه بعد ذلك أنه لا يحق أن يروي بالمعنى لأنه لا يعلم ، أما الذي يعلم أنه لا يعلم فلا يحتاج إلا مرحلة واحدة أن تبين له الحكم ، تقول : لا يجوز لغير العالم فينتهي مباشرة ، المقصود أن سد باب الرواية بالمعنى هو الأولى ، خاصة كما

ذكرت لكم في هذه الأعصار التي فيها فسحة للمراجعة وللنظر في الكتب وقراءة الحديث، والتحضير وما شابه ذلك .

بعد الانتهاء من هذه المسألة يبقى استثناء لم يذكره الحافظ ابن حجر ونص عليه بعض العلماء ، وهو : أن هناك أحاديث لا يصح أن تُروى بالمعنى ، ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :-

القسم الأول : (الأحاديث التي يتعبد بالفاظها) : **كالأدعية والأذكار** التي يتعبد بالفاظها ، التشهد مثلاً في الصلاة الذي كان النبي ﷺ يعلمه أصحابه كما يعلمهم السورة من القرآن ، فمثل التشهد لو أنك غيرت ألفاظ التشهد و ادعيت أنك تروي بالمعنى ما تصح صلاتك ، يجب أن تنقل التشهد كما علمنا النبي ﷺ إياه ، مثل الصلاة الإبراهيمية الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ؛ يجب أن تكون باللفظ ولا تُنقص منها شيئاً ، فلا تقول في الصلاة الإبراهيمية في صلاتك : اللهم صلى على سيدنا محمد كما صليت على إبراهيم ؛ لأن النبي ﷺ لم يعلمنا هذه الصيغة في الصلاة ، قل ما شئت وصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بأي صيغة أردت في غير الصلاة ، أما في الصلاة فلا يحق لك أن تزيد أو تنقص أي عبارة أو أي كلمة لم تُرد بإسناد ثابت عن النبي ﷺ ، كذلك حديث الاستخارة أيضاً الذي كان يعلمه النبي ﷺ كما يعلم السورة من القرآن .

حديث دعاء النوم : ﴿ آمَنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت ﴾ لما قال الراوي : ﴿ وبرسولك الذي أرسلت ﴾ ضرب النبي ﷺ على صدره وقال : ﴿ وبنبيك الذي أرسلت ﴾ عدل له النص مع أن النبي والرسول مترادفان مع ذلك النبي ﷺ ما رضي بهذا التغيير ، هذا يدل على أن الأذكار النبوية يجب أن تُنقل كما هي ؛ لأنه إذا غُيّرت لا يصبح هو الذكر النبوي ، يكون ذكراً جائزاً في خارج الصلاة أتكلم ، يعني لو أن إنساناً قال : (آمنت برسولك الذي أرسلت) هل نقول له ارتكبت محرماً ؟ لا ما ارتكبت أمراً محرماً لكنه ما أتى باللفظ النبوي الذي يُرجى أن يكون أدعى للإجابة ولكثرة الأجر والثواب ، فلا يقع لك كثرة الثواب ولا توقع الإجابة إلا بنقل الدعاء كما كان يقوله النبي عليه الصلاة والسلام .

الأذان مثلاً : لو أن إنساناً غيّرَ ألفاظ الأذان ، الأذكار التي تُقال في الصلاة (الله أكبر) (سمع الله لمن حمده) يعني هناك أذكار لا يجوز أن تنقل بالمعنى ، وإذا نقلناها عن اللفظ أصبحت غير الذكر النبوي ، قد تكون دعاءً جائزاً لكنها ليست هي الذكر النبوي.

القسم الثاني : (الأشياء التي تتلقى بالتوقيف) : **كأسماء وصفات الله - سبحانه وتعالى -** أسماء الله وصفاته هذه توقيفية ، فلا يجوز أن تروى بالمعنى فمثلاً : (أن الله - عز وجل - يتكلم بحرف وينادي بصوت) كما جاء في الحديث ، لو أن إنساناً غير كلمة صوت ، هذا ولا شك أخل بالنص النبوي ، ولذلك تجدون العلماء يحتجون بهذه الألفاظ ، ألفاظ الأسماء والصفات يقولون هذا اسم الله - عز وجل - هذه صفة لله - عز وجل - ولا يجوزون - حتى بعضهم لا يجيز - الاشتقاق منها ، وهذا يدل على أنهم يعتبرون أن هذه الألفاظ نقلت كما سمعت من النبي عليه الصلاة والسلام دون زيادة أو نقص !.


القسم الثالث : (جوامع كلم النبي ﷺ) : وجوامع الكلم كما تعرفون هي من خاصية النبي عليه الصلاة والسلام : ﴿ أتيت خمساً لو يؤتتهن أحد من قبلي - وذكر منها - : جوامع الكلم ﴾ وهي : الألفاظ القليلة ذات المعاني الكثيرة ؛ كحديث : ﴿ إنما الأعمال بالنيات ﴾ ، كحديث : ﴿ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ﴾ مثل هذه الأحاديث التي تظم أكثر أبواب العلم ، لا يمكن أبداً أن تنقل بالمعنى - يعني إذا غير اللفظ أخل ذلك بالمعنى - لأنها تركيبة خاصة دقيقة أيُّ تغير فيها يؤثر في المعنى ، فلا بد أن تنقل مثل هذه النصوص كما هي دون أي تغير فيها ، طبعاً هذه قد تكون أخف من السابقتين - أخف في الحكم من السابقتين - فنقول : أولى ، أفضل ، وقد نتشدد فيما لو كان المعنى ابتعد كثيراً ، ونقول : أنه لا يجوز ، لكن الأولى والثانية لاشك أن الرواية فيها بالمعنى تكون خطأً ويعتبر ذلك خطأً من الراوي فيما لو فعله ، وقد نشنع على من يفعل ذلك في بعض الأحيان ، خاصة في مثل الأسماء والصفات ، أو في الأذكار التي تقال في الصلوات ، ويشترط فيها أن تقال بهذه الهيئة .

[شَرِيْبُ الْحَدِيثِ وَبَيَانُ مَشْكَلِهِ]

قال المصنف - رحمه الله - : (فإن خفي المعنى بأن كان اللفظ مستعملاً بقله ، احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب ككتاب أبي عبيد القاسم ابن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف ، وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني فنقب عليه واستدرك ، وللمخشي كتاب اسمه " الفائق " حسن الترتيب ، ثم جمع الجميع ابن الأثير في النهاية ، وكتابة أسهل الكتب

لما تكلم عن الرواية بالمعنى وتكلم عن مدلولات الألفاظ وأنه - يجوز أن ينقل اللفظ باللفظ المرادف له ؛ ناسب ذلك أن يتكلم عن الألفاظ الغريبة لغوياً - الواردة في النصوص النبوية - والتي يحتاج إلى شرحها وبيان معانيها ومرادفاتها المعروفة المشهورة عند الناس - لذلك تكلم هنا عن كتب غريب الحديث .

✽ (تنبيه) : وأنبه هنا إلى أن كتب غريب الحديث هنا لا يقصد بها الحديث الغريب الذي رواه شخص واحد أو تفرد بروايته شخص واحد ، وإنما المقصود هنا الكتب التي تعتني بشرح الألفاظ الغريبة لغوياً الواردة في النصوص النبوية ، مثل الكلمة التي ذكرناها سابقاً: إلّا هاء وهاء هذه كلمة غريبة لغوياً فنذهب إلى أي كتاب ؟ إلى كتب غريبة الحديث بمعنى ما تفرد بروايته شخص واحد ؟ لا ، نذهب إلى كتب غريب الحديث بمعنى الكتب التي تفسر الألفاظ اللغوية الغريبة في اللغة .
(بيان سبب الغرابة) :

وهنا يبين ما هو سبب غرابة الألفاظ ، لِمَ يكون اللفظ عندنا غريباً في اللغة .. ؟ لِمَ لا ندرك معناه من أول سماعه ونضطر إلى مراجعة المعاجم والقواميس وكتب غريب الحديث لمعرفة معناه ؟ قال :  (فإن خفي المعنى بأن كان اللفظ مستعملاً بقلّة) سبب خفاء معاني الألفاظ أنها تكون غير متداولة عند الناس ، فمثلاً : - وهذا واقع حتى في اللهجات - قد نتداول نحن كلمة هنا في الحجاز ، ولا تتداول هذه الكلمة نفسها

في نجد ، أو في غير ذلك من البلدان ، فنحن نعرف معناها وهم لا يعرفون معناها ؛ بسبب أنها متداولة عندنا ، كذلك الألفاظ النبوية كانت متداولة في زمن النبي ﷺ ؛ ولذلك كان الصحابة لا يحتاجون إلى شرحها ، لما يقول لهم النبي ﷺ : ﴿ إِيَّاهُ وَهَاءُ ﴾ ما يقولون: ما معنى ﴿ هَاءُ وَهَاءُ ﴾ ؟ يعرفون معناها ، لكن لأننا نحن تركنا استخدام هذه اللفظة فخفي علينا معناها ، فاحتجنا إلى الرجوع إلى المعاجم لتفسير معنى هذه الكلمة ، وقد يكون النبي ﷺ يخاطب القبائل والناس بلغاتهم ، حتى أن الصحابة كانوا لا يفهمون في بعض الأحيان كلام النبي عليه الصلاة والسلام للقبائل ، واختلاف لهجات القبائل ولغاتها من قديم من الجاهلية ، كما جاء في الحديث _ حديث أنس _ ﴿ أَنَّهُ جَاءَ رَجُلٌ ثَائِرٌ شَعْرَ الرَّأْسِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، نَسَمِعُ دَوِيَّهُ وَلَا نَدْرِي مَا يَقُولُ ﴾ يقول : نسمع صراخاً وصياحاً ولا ندري ماذا يقول ؟ وأنس بن مالك من صميم العرب - أنصاري - ومع ذلك ما عرف كلام هذا الرجل النجدي ؛ لاختلاف البيئتين ، البيئة مختلفة تماماً فللقبائل هناك لغات ، ولقبائل أهل الحجاز لغات ، فالمقصود أن هذا إنما يحصل بسبب عدم دوران الكلمة في الألسن ، يقول : ﴿ وَعِنْدَهَا نَحْتَاجُ الرَّجُوعَ إِلَى الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ﴾ .


المؤلفات في غريب الحديث


من أوائل من صنف في غريبة الحديث : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، الإمام الشهير ، المحدث ، الفقيه ، اللغوي ، إمام في كل فن من الفنون في الحقيقة ، توفي سنة (٢٢٤) هـ ، قرين الإمام أحمد ، ويحيى ، وعلى المديني ، وأمثالهم قبله ، صنف بعض العلماء كتب في غريب الحديث لكنها مفقودة ، يقال : إن أول من صنف النظر بن شميل توفي سنة (٢٠٣) هـ ، وقيل : أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفي سنة (٢٠٧) هـ ، ثم جاء بعدهما الأصمعي ، المقصود أن هذه الكتب كلها في حكم المفقود أو هي مفقودة ، أول كتاب الآن موجود في غريب الحديث - بالنسبة للوجود - هو: كتاب أبي عبيدة


القاسم بن سلام ، واسمه "غريب الحديث" ، وهو كتاب جليل عظيم من أهم كتب غريب الحديث ؛ بل هو أصل كتب غريب الحديث مطلقاً ، وهو مطبوع عدة طبعات ، الكتاب مشكلته الوحيدة كما هي العادة أول من يصنف لا يعتني بالترتيب ؛ لأنه أول من شق الطريق ، يهتم فقط بجمع المادة العلمية ، وهذا الذي وقع في كتاب أبي عبيد ، فليس له أي ترتيب معين لا يمكنك أن تقف على اللفظة التي تريد إلا أن تقرأ الكتاب كاملاً ، حيث إنه لا يوجد رابط بين كل حديث وآخر ، إلا في الآثار الموقوفة فإنه رتبها - يعني شرح غريب الألفاظ الواردة في النصوص النبوية ، وأيضاً الألفاظ الغريبة الواردة في الآثار عن الصحابة وبعض التابعين - فما يتعلق بالصحابة والتابعين بوب الألفاظ الغريبة لكل صحابي باسمه ، فيقول : حديث غريب أبي بكر ، وكذلك عمر ، وعثمان ، فإذا كانت الكلمة المنقولة والتي تبحث عنها من كلام عمر ، أو من كلام أنس ، أو من كلام فلان ، أو حتى التابعين الحسن البصري ، محمد بن سيرين ، سعيد بن المسيب ، بل حتى بعض خطباء العرب الأوائل في تلك الفترة ، مثل : حجاج بن يوسف ، ذكر أيضاً غريب الكلمات الواردة في كلامه وهذا جاء في آخر الكتاب ، أما ثلاثة أرباع الكتاب أو ثلثا الكتاب ، كلها في الألفاظ النبوية الغريبة .


ثم الحافظ هنا لم يذكر - طبعاً - بالنسبة لغريب الحديث لأبي عبيد ، يقول : رتبه موفق الدين بن قدامة وترتيبه أيضاً لا أعرف عن مكان وجوده شيئاً ، لكن هناك فهارس حديثة صنعت لأجل كتاب غريب الحديث ، تعين الباحث على الوقوف على اللفظة التي يريد ، فرتبوا الكتاب على ألفاظ الأحاديث ، ورتبوا الألفاظ الغريبة على حروف المعجم ، في هذه الفهارس ، فالآن متيسر الوقوف على الكلمة من خلال الفهارس لا من خلال الكتاب نفسه ، من خلال الفهارس الحديث التي صنعها المحققون ، أو بعض الباحثين لكتاب أبي عبيد ، وهو كتاب مهم في الحقيقة لا يستغني عنه .

جاء بعد أبي عبيد من ذيل على كتابه - يعني تَمَم الكتاب - يقول : هناك ألفاظ غريبة لم يذكرها أبو عبيد ، فجاء بألفاظ غريبة واردة في النصوص النبوية لم يذكرها أبو عبيد ، وأول من فعل ذلك هو ابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري - الأديب

اللغوي الشهير - المتوفي سنة (٢٧٦) هـ وهو في الحقيقة له كتابان متعلقان بكتاب أبي عبيد ، الكتاب الأول  (غريب الحديث) وهو ذيل على كتاب أبي عبيد فلن تجد لفظة مذكورة في كتاب أبي عبيد وفي كتاب ابن قتيبة أبداً إلا أن يكون ذكرها لأمر متعلق آخر عرضاً لكن أصل الكتاب لابد أن يكون اللفظة التي يذكرها لم يذكرها أبو عبيد قبله ، له كتاب آخر سماه (إصلاح غلط أبي عبيد) يعني رأى أن أبي عبيد أخطأ في بعض الكلمات وفسرها على غير معناها فتعقبه في كتاب منفرد اسمه : (إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث) وكلاهما مطبوع - .

جاء بعد ابن قتيبة من ذيل على كتاب ابن قتيبة - انظر كيف أعمال العلماء يتم بعضها بعضاً بناء شامخ ضخم كل واحد يأتي ويضع ويكمل هذا البناء وهذا الصرح العظيم من صروح العلم - فجاء بعد ابن قتيبة عالمان كل واحد منهما تم عمل ابن قتيبة ، واحد في المشرق ، والثاني في أقصى المغرب في الأندلس ، لم يعرف واحد منهما بعمل الآخر ! فالأول هو : قاسم بن ثابت السرقسطي الأندلسي ، له كتاب اسمه  (الدلائل في غريب الحديث) هذا العالم توفي سنة (٢٠٣) هـ والسرقسطي نسبة إلى بلدة في الأندلس ، ولهذا الكتاب قصة غريبة إذا رجعتم إلى الكتاب تجدونها في مقدمته - في تأليف هذا الكتاب - ، المقصود أن هذا العالم ذيل على كتاب ابن قتيبة .

أيضاً جاء عالم آخر مشرقى من مشرق العالم الإسلامي وهو : الخطابي - عليه رحمة الله - أبو سليمان حمّد بن محمد الخطابي توفي سنة (٣٨٨) هـ فآلف كتاب اسمه  " غريب الحديث" أيضاً يُذيل فيه على كتاب ابن قتيبة.

ثم جاء بعدهم أبو عبيد الهروي وتنبه أن كنيته ونسبته نفس نسبة أبي عبيد القاسم بن سلام ، ذاك أيضاً يقال له : أبو عبيد الهروي ، لكنه مشهور أكثر ما يقال له أبو عبيد القاسم بن سلام ، أما الثاني المتأخر هذا فيقال له أبو عبيد الهروي ، بل أكثر ما يقال له الهروي وحده ، قال الهروي في كتاب الغريبين تعرف أنه المتأخر ، وأما إذ قيل قال أبو عبيد في كتاب " غريب الحديث " فهو الأول ، واسمه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي المتوفي سنة (٤٠١) هـ ، هذا العالم له كتاب اسمه  " كتاب الغريبين " يعني

غريب القرآن وغريب الحديث ، جمع فيه جهود العلماء السابقين له المتعلقة بغريب القرآن ، - أي الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن - والألفاظ الغريبة الواردة في السنة النبوية .

ثم جاء عالم آخر بعده - الذي ذكره الحافظ ابن حجر - وهو : أبو موسى المديني المتوفي سنة (٥٨١) هـ فذيل على " كتاب الغريبين " لأبي عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي ، في كتاب سماه **المجموع المغني** في غريب القرآن والحديث (وهو مطبوع ، حتى كتاب أبي عبيد الهروي (الغريبين) طبع كاملاً ، وكتاب (المجموع المغني) أيضاً مطبوع كاملاً ، - بحمد الله تعالى - .

ثم جاء بعد ذلك الزمخشري الإمام اللغوي المعروف محمود بن عمر الزمخشري المتوفي سنة (٥٣٨) هـ وألف كتاباً اسمه **الفائق** في غريب الحديث (وميزة هذا الكتاب ؛ أنه شامل لأكثر ما كتب في هذا الباب ، وأنه مرتب ترتيباً حسناً بسهولة نقف على الكلمة ؛ لأنه رتب الكلمات على حروف المعجم ، فمجرد أن عندك كلمة واردة في أي نص نبوي ، ترجع فتجد هذه الكلمة في مظنتها ، دون كثرة عناء في البحث .

جاء بعدهم ابن الأثير مجد الدين بن الأثير ، ليؤلف أجل كتاب من ناحية السعة والشمول في غريب الحديث ، والدقة والضبط والاختصار البالغ غير المخل ، كتابه حقيقة آية في هذا الباب ، ألا وهو كتاب **النهاية** في غريب الحديث والأثر " الذي ما إن أُلِفَ حتى أصبح أصلاً عظيماً من أصول غريب الحديث ، ومن أصول اللغة على وجه العموم ، فهو أيضاً يمكن أن تعتبره معجماً لغوياً ، مثل : **لسان العرب** " بل هو أصل " لسان العرب " ، هو أحد الأصول الخمسة التي نص ابن منظور أنه نشره في كتابه - يعني لا تجد كلمة في نهاية ابن الأثير إلا هي موجودة في " لسان العرب " ونص على ذلك ابن منظور في المقدمة - فهو أصل عظيم من أصول اللغة ، ومن أصول غريب الحديث كتاب " النهاية في غريب والأثر " لمجد الدين بن الأثير صاحب كتاب : " جامع الأصول " وصاحب المؤلفات المشهور .

جاء من ذيل على كتاب ابن الأثير والحافظ لم يذكره ، وأجل من فعل ذلك هو الإمام السيوطي، طبعاً السيوطي بعد الحافظ ابن حجر ، إنما أدرك أو آخر حياة الحافظ ابن حجر وهو طفل صغير ، فالمقصود ألف السيوطي كتابين حول " نهاية ابن الأثير " : الكتاب الأول : اسمه **التذيل والتذويب على نهاية الغريب** وهو استدراك وتممه لكتاب ابن الأثير .

الكتاب الثاني : ثم رجع مرة أخرى السيوطي في كتاب آخر إلى كتاب ابن الأثير فاختصره وأضاف إليه الزيادات التي عنده ، في كتاب طبع مؤخراً اسمه **الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير** " وهو ليس اختصاراً فقط كما يظهر من العنوان ، بل هو اختصار وزيادة ، فيذكر فيه زيادات له على كتاب ابن الأثير ، - يعني ألفاظاً غريبة لم يذكرها ابن الأثير - .

❖ (تنبيه واعتذار) : وهنا أنبه ! إلى أن هذه الزيادات لا يلزم أن تكون قصوراً في العالم الأول ، يعني أبو عبيد - لما جاء ابن قتيبة وذيل عليه ، وجاء من ذيل على ابن قتيبة ، لا يدل ذلك على قصور في علم أبي عبيد ، لكن لأن الغرابة وعدم الغرابة أمر نسبي يختلف من شخص إلى شخص ، ومن زمن إلى زمن ، فأبو عبيد لعله ترك بعض الألفاظ التي استدركها عليه ابن قتيبة عمداً ؛ لأنه لا يراها غريبة ، ولذلك كلما امتد الزمن كلما ظهرت هناك كلمات غريبة لم تكن مستغربة فيما سبق ، وكلما ابتعد الناس عن العلم ، وعن اللغة ، كلما استغربوا ألفاظاً كانت مشهورة ومعروفة عند من سبقهم من الناس ، فالزيادة لا علاقة لها بقصور في البحث أو في العلم ، وإنما لأنها أمور نسبية فقد نجد الآن ألفاظ يذكرها ابن الأثير ، وهي واضحة عندنا ما تحتاج إلى شرح ؛ لأنها كانت في زمن ما غريبة ، ثم عادت وانتشرت بين الناس ، وأصبحت واضحة وبيّنة ، فالغرابة وعدم الغرابة أمر نسبي .

الكتب المصنفة في بيان المشكل

قال المصنف - يرحمه الله - : (وإن كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة ؛ احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك ؛ كالخطابي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم)

لما تكلم عن الألفاظ الغريبة - الألفاظ المفردة الغريبة في اللغة - ؛ ناسب أن يتكلم بعد ذلك عن الجمل التي فيها شيء من الخفاء في المعنى ، مدلولها أي معناها ، والمقصود منها يحتاج إلى بيان ليعرف ، فالمعنى فيه دقة وفيه خفاء ، لا معنى اللفظ وإنما معنى الجملة والتركيب كله ، فلذلك قال : ﴿ ﴾ (وإن كان اللفظ مستعملاً بكثرة) يعني ليس هناك ألفاظ غريبة .
 قوله : ﴿ ﴾ (لكن في مدلوله دقة) أي : في المقصود منه شيء من الخفاء .
 قوله : ﴿ ﴾ (احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها) احتيج إلى كتب الشرح ، فكتب شرح الحديث المشهورة جداً إنما جاءت لبيان المعاني الدقيقة المستنبطة من الأحاديث النبوية ، وهذه طبعاً كتب كثيرة جداً لا تكاد تُعدُّ ولا تُحصى ، فلو أردت أنك تعد - فقط - الكتب التي قامت بشرح صحيح البخاري ؛ لجاءت منه الكتب ، فضلاً عن بقية كتب السنة ، فكتب شرح الحديث لا يخفى أنها في غاية الكثرة ، وهنا سمى ثلاثة من العلماء ؛ لأن لهم كتب مشهورة في هذا الباب :

الأول : الإمام الطحاوي ، وله كتابان :

الكتاب الأول : ﴿ ﴾ " بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ " المطبوع باسم :
 " شرح معاني الآثار " .

الكتاب الثاني : ﴿ ﴾ " شرح مشكل الآثار " .

فهذان الكتابان منفصلان ، بعض طلبة العلم يظن أنهما كتاب واحد ، " شرح معاني الآثار " غير " شرح مشكل الآثار " هذا كتاب وذاك كتاب آخر "المشكل" خاص

بالأحاديث التي فيها إشكال ، أي : تعارض ؛ إما مع قرآن ، أو مع حديث نبوي ، أو مع دلالة عقلية ، فيقوم الإمام الطحاوي بفك هذا التعارض الذي سبب ذلك الإشكال بين ذلك النص النبوي ، وبين القرآن أو النص النبوي الآخر ، أو بين الدلالة العقلية التي تشكل على ذلك النص .

الثاني: الإمام الخطابي : وله كتابان مهمان جداً في شرح الحديث لا في المشكل خاص وإنما في شرح الحديث ؛ لأن الحافظ هنا لا يتكلم عن المشكل فقط انظر إلى عبارته : **﴿﴾** (احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان مشكل الحديث) فهو في العِلْمَيْنِ ، ولا شك أن هذين القسمين هما اللذان يبينان المدلولات الخفية في النصوص النبوية على وجه العموم . نقول : الخطابي له كتابان مهمان :


الكتاب الأول : كتاب **﴿﴾** " أعلام الحديث " وهو شرح لصحيح البخاري ، بل يكاد يكون أقدم شرح لصحيح البخاري ، وهو من أجل الشروح على اختصاره ، - مختصر ولا شك - مطبوع في أربعة مجلدات ، مختصر لكنه دقيق ، - ودائماً كتب المتقدمين يكون فيها من الدقة والعلم مالا يوجد عند كثير من المتأخرين - وإن كان الحافظ ابن حجر خاصة في الفتح يكاد يكون استوعب ما ذكره الخطابي في " أعلام الحديث " خاصة الدرر والأمور المفيدة التي لا تفوت الحافظ من كتاب الخطابي مع عزوها إليه في أكثر الأحيان .

الكتاب الثاني : **﴿﴾** " معالم السنن " وهو شرح لسنن أبي داود ، وكلاهما مطبوع ، وهو كالشرح السابق أيضاً مختصر .

الثالث : **ابن عبد البر** ، وله كتابان عظيمان في شرح كتاب عظيم من كتب السنة ، ألا وهو " الموطأ " للإمام مالك .

الكتاب الأول : **﴿﴾** " التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد " لابن البر - وهو من أجل شروح الحديث على وجه الإطلاق - كتاب عظيم من أصول الإسلام العظمى ، ليس فقط في شرح الحديث ، بل في العلوم الشرعية على وجه العموم

كتاب لا يستغنى عنه أبداً ، فلإن ذكرنا مثلاً " تفسير ابن جرير الطبري " أنه من الإسلام ، و " صحيح البخاري " فإننا لا ننسى أبداً أن نذكر في هذا السياق كتاب " التمهيد لابن عبد البر " .

الكتاب الثاني : ثم أيضاً له كتاب آخر لا يقل عنه جلالة وإن كان أخصر وأقل حجماً بشيء يسير وهو كتاب  " الاستذكار " وهو أيضاً في شرح الموطأ ، وقد تستغربون لماذا ألفت الكتابين ..! هل الفرق بينهما أن هذا مختصر وهذا مطول ؟ لا ! . المنهج مختلف ، وقد تجد في " الاستذكار " مالا تجده في " التمهيد " ؛ لا أقول يلزم أن تجد في " الاستذكار " مالا تجده في " التمهيد " لأن منهج الكتابين مختلف ليس هذا وقت عرض الاختلاف في المنهجين ؛ لكن المقصود كلاهما كتاب في شرح الموطأ وكلاهما كتاب عظيم وإن كان التمهيد أشمل وأوسع ولاشك .

[الجاهل بالراوي سبب]

قال المصنف -يرحمه الله- : (ثم الجهالة بالراوي وهي السبب الثامن في الطعن وسببها أمران :-

أحدهما : أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب ، فيشتهر بشيء منها ، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض ، فيظن أنه آخر ، فيحصل الجهل بحاله وصنفوا فيه ؛ أي في هذا النوع الموضح لأوهام الجمع والتفريق ، أجاد فيه الخطيب ، وسبقه إليه عبد الغني بن سعيد المصري ، وهو الأزدي ثم الصوري ، ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر الكلبى ، نسبه بعضهم إلى جده ، فقال : محمد بن بشر ، وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا النضر ، وبعضهم أبا سعيد ، وبعضهم أبا هشام ، فصار يظن أنه جماعة ، وهو واحد ، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك) .

انتقل الآن إلى قسم جديد من أقسام الطعون ؛ وهو القسم الثامن من أقسام الطعون ، فقال : (الجهالة بالراوي) فابتدأ ببيان سبب الجهالة ، ما هو سبب جهالة الراوي ؟ والمقصود بالراوي المجهول هو : [الراوي الذي لا يعرف بجرح ولا تعديل] هذا هو الراوي المجهول ، لا يمكننا أن نصنفه ضمن الرواة المجروحين ، ولا ضمن الرواة المعدلين ؛ لأننا نتوقف ، يعني ورد فيه جرح وتعديل ونتوقف في الحكم عليه ما عرفنا الراجح فيه ، ولكن لعدم ورود جرح ولا تعديل فيه .

قد نتوقف في الراوي ونقول والله لا ندري ولا نستطيع أن نلحقه في المجروحين ، ولا نستطيع أن نلحقه بالمعدلين ، مع وجود عبارات جرح وتعديل فيه ، هذا ليس بمجهول ، المجهول هو : [من لم يرد فيه جرح ولا تعديل ولا أمكننا إلحاقه بواحد من هذين الصنفين] يعني برواة المجرحين أو المعدلين ، فيقول السبب الأول للجهالة أمران :

الأمر الأول : أن يكون للراوي أكثر من نعت ، أو أكثر من اسم أو كنية أو نسبة أو حرفة أو ما شابه ذلك ، فينسب إليها ويكون مشتهراً بواحد من هذه الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو ما شابه ذلك ، مشتهر بها ، فإذا جاء طالب من الطلاب أو راوٍ من الرواة ، وسمّاه

بغير ما عُرف واشتهر به ، يخفى عند ذلك على السامعين ، لا يعرفون من هو ؟ فيجهلون حقيقة فيوصف بأنه مجهول ، وأضرب مثلاً على ذلك دائماً أقول : لو أن رجل قال ، مثلاً : قال ابن المغيرة ، قد يخفى على كثير من الناس من ابن المغيرة هذا ، لكن لو قيل لك قال : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله البخاري ، عرفت مباشرة من هو ، فلما نسبه إلى جده الأعلى ، وهو غير معروف بمثل هذه النسبة ؛ خفي أمره ، وإلا لو قيل لك قال ابن بردزبة ، يمكن أن تعرفه ؛ لأنه مشهور بها ، لكن لو قيل لك مثلاً قال : الجعفي ، من الجعفي ؟ أيضاً ما تعرفه تنسى أنه البخاري الجعفي مولاهم ، مولا كما قال أحد الحفاظ يختبر آخر قال ، أبو محمد الهلالي ؛ أبو محمد الهلالي هو : سفيان بن عيينة لكن ما اشتهر بأبي محمد الهلالي ، لو قال : سفيان بن عيينة أو ابن عيينة ، مباشرة يعرف ، لكن لما قال : أبو محمد الهلالي ولم يعرف بذلك ، قد يخفى على كثير من الناس ، فهذا السبب الأول من أسباب الجهالة .

يقول : (إن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض) غالب من يفعل ذلك هم : الذين يُدلسون تدليس الشيوخ ، وتدليس الشيوخ ؛ أن يأتي الراوي فيُوعِر الوصول إلى حقيقة الراوي وعينه بتغيير اسمه إلى غير ما عرف به ، يغير الاسم أو الكنية أو اللقب أو ما شابه ذلك ، إلى غير ما يعرف به الراوي ؛ بغرض إخفاء حقيقته ، هذا يسمى تدليس شيوخ ، طبعاً هذا غرض إخفاء الحقيقة له أسباب كثيرة : قد يخفيه لأنه ضعيف فيريد أن يوهم أنه غير ذاك الضعيف ، وقد يخفيه بغرض إخفاء أنه روى عن رجل أصغر منه في السن أو قرين له ، قد يخفيه لإيهام أن شيوخه كثيرون لأنه كثير الرواية عن هذا الشيخ ، فكل مرة يغير الاسم حتى يظن أن هذه الأسماء لأشخاص متعددين فيظن أن شيوخه كثيرون ، وما شابه ذلك ، المقصود أن الأغراض من ذلك كثيرة ، فمن فعل ذلك يقول عنه العلماء يدلس تدليس شيوخ ، وهذا يلزم منه أن نعرف من هو هذا الراوي الذي أخفى حقيقته ؟ فإذا عرفناه حكمنا على الحديث بمقتضى حال ذلك الراوي الذي عرفنا حقيقته ، إن كان ثقة فيكون الحديث مقبولاً ، وإن لم يكن كذلك فيحكم عليه بحسب ما يناسبه .

يقول: **⚡** (وصنفوا فيه) أي: في هذا النوع، نوع الرواة الذين سموا بغير ما عرفوا - بهذا قسم خاصة، سموا بأكثر من اسم - وهذه الأسماء في الحقيقة هي أسماء لشخص واحد، كنواً بأكثر من كنية، نسبوا إلى أكثر من نسبة، وهي كلها لشخص واحد، قال: ومن أجل الكتب في ذلك كتاب **⚡** "الموضح لأوهام الجمع والتفريق".

✽ (تنبيه واعتذار): بعض شراح النزهة والمحشين عليها انتقدوا كلمة الحافظ عندما قال: (وصنفوا فيه) أي في هذا النوع (الموضح) قالوا الذي صنف (الموضح) (الموضح) هو: الخطيب فكان المفترض أن يقول: (وصنف الخطيب (الموضح)) نعم في هذا القسم في الكتب التي تخدم هذا النوع أكثر من مؤلف، لكن الذي ألف (الموضح) هو واحد لكن الحافظ مقصوده في الحقيقة أن يقول: (وصنفوا في هذا النوع)، ثم سمى هذا النوع (بالموضح لأوهام الجمع والتفريق) كأنه جعله اسم علم لهذا النوع من المصنفات، وهذا يفعله الحافظ، وقبله ابن الصلاح في كثير من مصنفات الخطيب البغدادي فجعلوا مثلاً (التمييز المزيّد في متصل الأسانيد) جعلوه نوعاً وهو اسم كتاب للخطيب، (المتفق والمختلف) جعلوه نوعاً وهو اسم لكتاب الخطيب، (تلخيص المتشابه في الرسم) هو كتاب للخطيب، وهو علم المتشابه عند ابن الصلاح، وعند الحافظ ابن حجر، وهي أسماء كتب للخطيب جعلوها عناوين وأنواع في علوم الحديث، ولا غضاضة في ذلك بشرط أن لا يظن أنها مصطلحات متداولة عند العلماء من قبل.

كتاب الخطيب مطبوع في مجلدين وهو كتاب عظيم جداً، تتبع فيه أوهام العلماء - انظر إلى دقة الكتاب وعمقه - أوهام العلماء الذين ظنوا راوياً واحداً أشخاصاً متعددين بسبب اختلاف أسمائهم، وأول من بدأ به ليبيّن أوهامه - شيخ الصنعة - البخاري - فيقول: خذوا هذه أوهام البخاري عندما فرق راوياً واحداً وظنه رواية متعددين، وضم أسماء رواية متفرقين ظنها لراوٍ، الصورة الثانية عكس الصورة الأولى، الأولى: أسماء متعددة جعلها أسماء لرواة مختلفين، الصورة الثانية: أشخاص متعددين

جعلهم ترجمة واحدة ، ورجلاً واحداً ، واعتذر طبعاً في البداية عن مثل هذا التعقب للعلماء ، قائلاً : بأنه يعني ما قصد من ذلك تتبع العلماء ، وإنما قصد تتميم البناء والعمل ، وهذا هو المطلوب دائماً ؛ مطلوب من أهل العلم أن يبينوا الصواب وأن يكملوا البناء الذي عمله العلماء ، وكل إنسان قد يخطئ ، فالواجب ممن جاء بعد هؤلاء العلماء أن يعرف لهم قدرهم ويجلهم ويحترمهم ، ولا يعني هذا الإجلال والاحترام ألا يبين خطأهم ، وله مقدمة - للخطيب البغدادي - لهذه التعقبات في غاية الجمال ، أنصح طلبه العلم بقراءتها ، ليعرفوا أدب تصحيح خطأ العلماء ، تصحيح الخطأ لا بد منه ، وهذا من النصيحة في الدين ، لكن ما هو أدب هذا التصحيح ؟ هذا الذي نحتاج أن نضمه إلى ذلك الواجب السابق ذكره وهو تصحيح الخطأ ، يجب أن نصحح الخطأ لكن بأدب واحترام وإجلال ، وتصحيح الخطأ لا يعني المجاملة ، لا يعني أن نسكت عن بيان الخطأ ، بعض الناس يقول لا تقل خطأ ! لا خطأ لماذا لا يكون خطأ ؟ - عجيب والله - الخطأ خطأ ولو كان الذي ارتكبه مهما كان من أهل العلم ، لكن واجب أن أقول خطأ وأنا في نفسي أعظم هذا العالم ، وأعرف فضله عليّ في العلوم ، وأني لولا ما كتبه من العلم واستفدته من العلم لما عرفت هذا الخطأ ، ولما عرفت قبل ذلك الصواب ، فبجهد هذا العالم وغيره نعرف الصواب من الخطأ ، المقصود هذا كتاب الخطيب البغدادي وهو كتاب مهم .

قبل الخطيب البغدادي صنف من سبق الخطيب البغدادي ، وكتابه في الحقيقة هو أول كتاب في هذا العلم ، وهو عبد الغني بن سعيد الأزدي ، واسم كتابه **إيضاح الأشكال** " وهو مخطوط حتى الآن لم يطبع - حسب علمي - وبعد الخطيب البغدادي جاء الصوري أبو علي الصوري ، وأبو عبد الله الصوري ، محمد بن علي بن عبد الله الصوري المتوفى سنة (٤٤١) هـ وله كتاب أيضاً لكنه أيضاً - كتاب الصوري - لا نعرف عن مكان وجوده شيئاً ، والصوري قرين الخطيب البغدادي لا تلميذه ، بل توفي قبل الخطيب البغدادي هذه أهم كتب .

ثم ضرب مثلاً لهذا النوع قال : **ب** (مثل محمد بن السائب بن البشر الكلبي) وهو أحد علماء النسب والأخبار والتاريخ ، لكنه كان كذاباً ، كذاب من مشاهير

الكذبة ، محمد بن السائب الكلبي صاحب كتاب **الكذبة** " جمهرة أنساب العرب " وهو من أهم إن لم يكن أهم كتب الأنساب على الإطلاق ، هذا الراوي لكذبه : قام كثير من الرواة المدلسين بتغيير اسمه على وجوه كثيرة جداً ، قيل : إنها تجاوزت ثلاثين وجهاً ، كل ذلك بغرض إخفاء حقيقته ، ويروى أنّ أحد الرواة كان يروي عن أبي سعيد الخدري ، ويروي عن ابن السائب الكلبي ، فاصطاح مع نفسه أن يكني محمد بن السائب بأبي سعيد ، فكان يأتي في الرواية ويقول : حدثنا أبو سعيد الخدري ، ويذكر حديثاً لأبي سعيد الخدري الصحابي بالفعل ، ثم يقول بعد ذلك : وحدثنا أبو سعيد قال : كذا وكذا ، فيظن السامعون أنه أبو سعيد الخدري ، وهو يقصد محمد بن السائب الكلبي ، مع أن كنية محمد السائب أبو النضر وليس بأبي سعيد ، ولكن اصطاح مع حاله أن يكنيه بأبي سعيد .

أيضاً ممن يضرب به المثل (محمد بن سعيد بن قيس الدمشقي) الموصوف بالزندقة ، رجل زنديق كذاب - يعني يكفيه أنه زنديق الكذب بعد ذلك يصبح كأنه ثناء عليه بعد زندقته - فهو رجل من أكذب الكذابين ، دلّسه بعض الرواة قيل إلى مائة وجه ، وبينها أهل العلم ولم يخفى عليهم أمره ، وهو من مشاهير الكذابين هذا الشامي إذن السبب الأول للجهالة أن يكثر نعوته فيسمي بغير ما عرف به . السبب الثاني :

قال المصنف - يرحمه الله - : (السبب الثاني : أن الراوي قد يكون مقلداً من الحديث ، فلا يكثر الأخذ عنه ، وقد صنفوا فيه الوجدان ، وهو من لم يروي عنه إلا واحد ، ولو سمي ، فهمن جمعه مسلم ، والحسن بن سفيان ، وغيرهما)

يقول السبب الثاني من أسباب الجهالة **الكذبة** (أن يكون الراوي مقلداً من الرواية) أن يكون ليس عنده إلا الحديث أو الحديثين أو الثلاثة أو ما شابه ذلك ، أحاديث يسيرة التي يرويها ، فإذا كان الراوي مقلداً هذا داع إلى عدم اشتهاره بالعلم ، وعدم اشتهاره بالرواية ، وذلك داع إلى ألا يأتيه الناس ويأخذون عنه العلم ، يكتفون

بالعلماء المشهورين بكثرة الرواية ، فمثل هذا الرجل لا يكاد يعرفه إلا ابنه أو جاره الذين يلتقون ، عادة سمع منه هذا الحديث ورواه عنه ، لو كان مشهوراً بالحديث لكثرة الآخذون عنه ، خاصة في ذلك الزمن الذي كان فيه الحرص على طلب العلم الشرعي ، فقلة الحديث هي السبب الثاني من أسباب الجهالة ، إلا أن بعض الشُّراح قالوا لو أن الحافظ قال في التعبير وبدل **١١** (فلا يكثر الأخذ عنه) قال : (فلا يكثر الآخذون عنه) لكان أولى ؛ لقلة الأخذ ليست هي سبب الوصف بالجهالة ، وإنما قلة الآخذين ، وهذا نقد نقول : في محله - وإن كان المعنى المقصود من كلام الحافظ ظاهر - هو يقصد هذا بالفعل بدليل حتى قوله بعد ذلك : **١٢** (وقد صنفوا فيه الوجدان) وهو من لم يرو عنه إلا رجل واحد .

قال : **١٣** (وقد صنفوا فيه الوجدان) أي : كتب الوجدان ، والوجدان جمع واحد ، ومن صنف فيه - كما ذكر - : الإمام مسلم ، ما هو علم الوجدان ؟ هو علم من لم يرو عنه إلا رجل واحد - لا يعرف له تلميذ إلا واحد أبداً لم يروي عنه إلا رجل واحد - ولذلك نجد مثل كتاب الإمام مسلم ، ماذا فعل ؟ يأتي للرواة المشهورين ، فمثلاً يقول : قتادة تفرد بالرواية عن فلان وفلان وفلان وفلان ، يعني هؤلاء الرواة الشيوخ لقتادة لم يرو عنهم إلا قتادة ، لم يروا عنهم أحد أبداً إلا قتادة ، يقول : أبو إسحاق السبيعي حدث عن فلان وفلان وفلان وفلان ولم يرو عنهم أحد سواه ، وهكذا ، يعني رتبهم على حسب الرواة عنهم ، وسمى كتابه **١٤** " المنفردات و الوجدان " - حسب المطبوع - والمنفردات جمع منفردة ، والوجدان جمع واحد ، هذا كتاب مسلم ، يكاد يكون الكتاب الوحيد المطبوع في هذا العلم ، إلا الكتاب الآتي ذكره الذي لم يذكره الحافظ ابن حجر ، أيضاً مطبوع وهو كتاب **١٥** " المخزون " لأبي الفتح الأزدي لكنه خاص بالصحابة الذين لم يرو عنهم إلا رجل واحد ، أما كتاب مسلم فهو عام في الصحابة وفي غير الصحابة ، أما الحسن بن سفيان النسوي أو النسائي لا نعرف عن مكان وجود كتابه شيئاً .

هذه هي كتب الوجدان وهي كتب مهمة ونافعة ، وأنبه هنا إلى أمرٍ ألا وهو : أنه ليس كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد مجهولاً ، يعني : لا يلزم من كونه ما روى عنه إلا رجل واحد لا بد أن يكون مجهولاً لأن الرجل الواحد قد يروي عنه ويوثقه مثلاً ، أو يوثقه عالم آخر ، لأنهم عرفوا أخباره وسبروا أحاديثه ، لكن كتب الوجدان مظنة وجود المجاهيل ، ولا يلزم من كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد أن يكون مجهولاً ، قد يكون لم يرو عنه إلا رجل واحد يكون معلوماً ، أوضح مثال على ذلك الصحابة ، الصحابة اللذين لم يرو عنهم إلا رجل واحد ، لاشك أنهم عدول ؛ لأن كل الصحابة عدول أصلاً ، فلا يلزم من هذه الصورة أن يكون الراوي مجهولاً . أ . هـ .

